مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تداعيات ظاهرة التطرف في العراق بعد عام 2014 ومعالجتها
اسم الكاتب: م.م. نور مشتاق حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9596
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i39.486

TJFPS

39

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"تداعيات ظاهرة التطرف في العراق بعد عام 2014 ومعالجتها"

"The repercussions of the phenomenon of extremism in Iraq after 2014 and how to address it "

Noor mushtaq hasen[a]
Nahrain University - College of Political Sciences[a]

م.م نور مشتاق حسن [a] *
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history
- Received 16 Mar.2025
-Received in revised form 10 Apr .2025
- Final Proofreading 15 May. 2025
- Accepted: 23 May. 2025
- Available online:30 Jun.2025

Keywords:
- Extremism
- Terrorism
- Strategy
- Terrorist Behavior

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Intellectual extremism is one of the factors affecting all societies, as it bears an ideological character, often supported by a religious orientation. Societies and their stability, especially the Arab society, and the peoples became victims of that conflict, as the Iraqi society at the current stage faced great challenges in its social and cultural construction, as the changes that occurred after 2003 were left, and their extensive effects on the individual, family and society continued, and successive governments were unable to address the reality The social network witnesses successive crises every day, which helped the emergence of extremist terrorist movements and groups, which led to an imbalance in societal security, exploiting this situation to its advantage in promoting its misguided ideas and trends in influencing the behavior and beliefs of young people and children through several means, including social networks, the media, and exploitation Some mosque pulpits, and some satellite channels that support them in achieving certain gains at the expense of the stability and security of society Therefore, there has been a significant decline in the social and cultural system, which was negatively reflected in the support and stability of society in the face of extremism.

*Corresponding Author: Noor mushtaq hassen , EMail: noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq,Tel:009647721044026, Affiliation:alnahrian University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 أذار 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 نيسان2025
- التدقيق اللغوي 15 مارس2025
- القبول: 23 مارس2025
- النشر المباشر: 30 حزيران 2025

الكلمات المفتاحية:
-**التطرف**
-**الارهاب**
-**الاستراتيجية**
-**السلوك الارهاب**

الخلاصـــة: تشـــكل ظاهرة التطرف تحدي جديد ظهر بعد عام 2003 أدى الى زعزعة الاســـتقرار المجتمعي والامن الداخلي وبناء الدولة على جميع المســـتويات ســـواء كان على المســـتوى الأمني والسياسي والمجتمعي والاقتصادي، اذ ان مواجهة التطرف هو وضع استراتيجية تتبنى تفكير ونهج جديد ومسارات إصلاحية لمعالجة هذه الظاهرة وحماية المجتمع منها، وبذلك شهد العالم في الآونة الأخيرة تأثيرات واضحة في هذا الجانب انعكست بصورة أخرى على طبيعة المجتمعات ولا سيما العلاقات السياسية فيما بينها التي أبرزت سياسات متشددة انعكست على واقع المجتمعات واستقرارها ولا سيما المجتمع العربي فأصبحت الشعوب ضحية ذلك الصراع، اذ واجه المجتمع العراقي في المرحلة الحالية تحديات كبيرة في بناءه الاجتماعي والثقافي، إذ تركت التغيرات التي حصـــلت بعد عام 2003، واستمرت آثارها الواسعة على الفرد والأسرة والمجتمع، ولم تستطع الحكومات المتعاقبة في معالجة الواقع الاجتماعي الذي يشـــهد كل يوم أزمات متلاحقة، الأمر الذي ســـاعد على ظهور حركات وجماعات ارهابية متطرفة، أدت إلى خلل في الأمن المجتمعي، مستغلة هذا الحال لصالحها في ترويج أفكارها وتوجهاتها الضـــالة في التأثير في ســـلوك ومعتقدات الشـــباب والاطفال عبر عدة وسائل منها ، شبكات التواصل الاجتماعي والاعلام واستغلال بعض منابر المساجد، وبعض القنوات الفضائية الداعمة لهم في تحقيق مكاسب معينة على حساب استقرار وأمن المجتمع، لذلك اصبح هنالك تراًجعا كبيراً في المنظومة الاجتماعية والثقافية، انعكس سلباً في دعم واستقرار المجتمع في مواجهة التطرف.

المقدمة:

يعد التطرف ومستلزماته وطرق معالجته احد اكثر الموضوعات تداولاً في حقل الدراسات الإنسانية، بسبب تفاقم آثاره السلبية على المجتمعات من جهة، واوجه الدعم والعوامل المسببة له من جهة أخرى، لم تكن الظاهرة وليدة اليوم والامس القريب، امتدت جذورها الى زمن بعيد في تاريخ الإنســـانية، فهي متكررة في مختلف العصور، وفي كل الديانات، وقد تنوعت اشكالها وتعددت اساليبها، وكان لها تداعيات غير محمودة، وصور مرفوضة. اذ تركت التنظيمات المتطرفة حالة من التفسخ والانحلال في المجتمع العراقي، فضلاً عن تركات تمثلت بالصراعات الحادّة خرجت عن حدود الطبيعي والمألوف، وباتت تهدد ليس فقط حالة الاستقرار الثقافي، بين أفكار وقيم متباينة بين المجموعات الاجتماعية المتنوعة وحوامل انســـاقها الثقافية بمختلف مشاربها الدينية، واللغوية، والعرقية للتعايش، وإن التراكمات التي سببها التَّطَرُّف وجدالات الانقسام التي تمتد

وتترسخ وتتمثل بحروب عقلية داخلية تطيح بكل سياسات التعايش والتكامل الوطني القائمة على الوسطية والاعتدال وقواعد المنافسة الثقافية والحوار والتسامح الفكري والتوافق على مشتركات ثقافية وطنية، وإن تفكيك وتحليل ظاهرة التَّطَرُّف وتراكماتها على حالة الأمن والتعايش وما سببته من اثار جعلت المجتمع والدولة في موضع الهشاشة تدعونا الى طرح سياسات ملائمة لمعالجة هذه الظاهرة.

ان انتشار ظاهرة التطرف في كثير من المجتمعات بسبب تبني الافراد او الجماعات أسلوب العنف من اجل تحقيق اهداف وغايات معينة متخذة من الإسلام ستار لأفعالهم المشينة، والانتقائية الخاطئة في اخذ النصوص، وتصدي من ليس اهلاً للفتوى للافتاء بممارسة الارهاب، والتساهل في قتل الانسان، وتدمير الممتلكات مما أدى الى انتشار الاعمال الإرهابية في كثير من بلدان العالم.

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث كونه يعالج موضوعاً مهماً يعاني منه المجتمع وهو التطرف ويضع الآليات الكفيلة للحد منه ومنع انتشاره، وبيان التداعيات السياسية والأمنية والاجتماعية لظاهرة التطرف، وتفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للحد من انتشار ظاهرة التطرف في المجتمع. لكل بحث علمي هدف أو غرض يفهم منه عادة لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة؟

إشكالية البحث: تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها :

1 – التعرف على أهم الصور للتطرف في المجتمع العراقي ولا سيما بعد عام 2003.

2– توضيح الاستراتيجيات المعالجة لظاهرة التطرف في المجتمع العراقي .

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها(ان انتشار التطرف هو نتيجة منطقية لوجود ازمة هوية عميقة، ومجتمع هش، تسود فيه الولاءات الفرعية وتفتقر الى ادنى أسس التعايش الاجتماعي المبني على فلسفة امنية معاصرة).

مناهج البحث: لكي تكون الدراسة متكاملة وتقدم تحليلات علمية موضوعية إيجابية حول تداعيات ظاهرة التطرف بعد عام 2014 ومعالجتها، فمن المهم صياغة هذه الدراسة ضمن سياقات علمية منطقية منهجية إذ وجدنا من الضروري أن نسير على خطى المناهج الآتية:

1–المنهج التحليلي الوصفي : الذي سنحاول من خلاله استنباط الحقائق والتأكد من مصداقيتها، وعدم إغفال التأثيرات المتعلقة بهذا البحث كافة.

2–المنهج التاريخي: هو المنهج الذي يســـمح بتتبع التطورات المختلفة، بدراســـة الأحداث والوقائع، ويدخل عامل الزمن في مقومات التحليل جميعًا ، وتقديم الأدلة في التحليل السياسي.

هيكلية البحث:لقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية تنبثق منها عناصر رئيسية وفرعية

المطلب الاول: التداعيات السياسية والأمنية لظاهرة التطرف في العراق

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التطرف في العراق

المطلب الثالث: المعالجات الرسمية وغير الرسمية لظاهرة التطرف في العراق

المحور الاول: المعالجات الرسمية لظاهرة التطرف في العراق

اولاً–دور المؤسسة التشريعية في معالجة التطرف في العراق

ثانياً–دور المؤسسة التنفيذية في معالجة التطرف في العراق

المحور الثاني: المعالجات غير الرسمية لظاهرة الإرهاب في العراق

اولاً– دور المجتمع المدني في معالجة التطرف في العراق

ثانياً– الاعلام وتوعية الرأي العام في معالجة التطرف في العراق

ثالثاً– دور المؤسسة الدينية في معالجة التطرف في العراق

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية لظاهرة التطرف في العراق

بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 للعراق أصبحت الديمقراطية مشوهه ولم تستطيع خلق عراق مستقر يستطيع ان يرتقي بأبنائه الى مستوى الطموح في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووضع نظام دستوري متين يستطيع ان يرتقي بالإنسان العراقي الى مرحلة المواطنة والبناء والتنمية، هذه الأوضاع أدت الى انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي ، التي افضت الى حالة عدم الاستقرار في مفاصل الدولة العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وهذه الأوضاع انعكست على الوضع الداخلي للبلد وتحديدا منذ عام 2005 لغاية بداية دخول تنظيم داعش عام 2014.[1]

ان ضعف وعدم استقرار النظام السياسي في العراق هو نتيجة وجود خلافات القوى السياسية وعدم الاستقرار السياسي التي طرحت نفسها ممثلة عن المكونات المجتمعية، اذ تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع السياسية والأمنية مما أدى الى زيادة حدة العمليات الإرهابية والعصابات والتفجيرات بالسيارات المفخخة والاغتيالات والخطف والتهجير القسري للعوائل، إضافة الى موجة التكفير العرقي والمذهبي في سنة 2006-2007 ، بالرغم من محاولات فرض الحكومة العراقية في عدد من المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية وابرزها القاعدة، الا ان الاستقرار الأمني ظل هش وسرعان ما انهار بسبب استمرار الخلافات السياسية بين القوى السياسية. هذا فضلا عن التدخلات الإقليمية التي اثرت على الوضع الأمني واستمرت لمدة طويلة الى ان تعرض العراق للهجمة الشرسة لكيان داعش الإرهابي واحتلاله مدينة الموصل في 10 حزيران 2014 وبعض من المدن الأخرى.[2]

ان عدم حدة القرار السياسي والصراع على السلطة أدى الى ارباك الوضع السياسي والأمني في العراق وسهل للإرهابيين القيام بعملياتهم دون محاسبة، كذلك فان العملية السياسية في العراق تفتقر الى منهج سياسي واضح، فيما يتعلق بتعيين ممثلي الشعب، لأنه اعتمد على أسس (طائفية ، اثنية ، عرقية ، قبلية) اكثر من اعتماده على أسس ديمقراطية شفافة، ولم يعتمد على الأسس الموضوعية والعلمية في بناء الدولة ، والتي من

[1] -لمياء محسن الكناني واخرون، **مستلزمات مكافحة التطرف**، (دار الكتب والوثائق ، سنة 2020) ، ص15.

[2] -كرار علي حسين الغزاوي، حسين علي حسين الغزاوي، التطرف الفكري وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، **مجلة أبحاث ميسان** ،العدد التاسع والثلاثون ، (ميسان: 2024)، ص80-79.

مستلزماتها الاعتماد على التكنوقراط والكفاءات في إدارة مؤسسات الدولة ، مما يوفر فرصا للإرهابيين الذين يركزون في نشاطهم الإرهابي على الانقسامات الطائفية والعرقية والفكرية لنشر أفكارهم الهدامة.[1]

ان تنظيم داعش الإرهابي مسلح يتبنى الفكر السلفي الجهادي وجذوره تعود الى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي بالعراق 2004 عقب الاحتلال الأمريكي عام 2003، وقد اعلن الزرقاوي في 2006 مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن واصبح اسمها (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين) وبعد مقتله في منتصف 2006 اعلن التنظيم عن قيام الدولة الإسلامية في العراق التي أصبحت تسمى ب(الدولة الإسلامية في العراق والشام) في عام 2012 بعد انضمام جبهة النصر في سوريا اليه.[2]

اعلن (أبو محمد العدناني) المتحدث الرسمي باسم داعش عن اعلان الخلافة الإسلامية وتنصيب أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين وإلغاء مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام ليصبح (الدولة الإسلامية) وسيطر التنظيم على مساحة جغرافية واسعة من سوريا والعراق، واستولى على مخازن أسلحة يمتلكها الجيشان السوري والعراقي، يبلغ عدد مقاتليه بين 10 الآلاف و35 الف مقاتل ينتمون الى جنسيات مختلفة عربية واجنبية.[3]

ان ابرز خطوات التنظيم في النشأة والانتشار هو استغلاله لوجود الاضطرابات والخلافات وبؤر التوتر الحاصلة بين الحكومات وشعوبها، وهذا متحقق في العراق بسبب وجود الفجوة الأمنية التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والظروف التي توافرت للتنظيم نهاية عام 2013 جراء الحراك السياسي والشعبي وساحات الاعتصام ضد الحكومة في بغداد، مما أدى الى انهيار المدن العراقية وتوغل عناصر العنف والتطرف،

---

[1] –دنيا جواد الإرهاب في العراق–دراسة في الأسباب الحقيقية، **مجلة كلية العلوم السياسية**، العدد43، (جامعة بغداد :2022)، ص132–133.

[2] –سامان عبدالله عزيز ، ريبوار جبار شيخة ، التكييف القانوني لجرائم داعش ضد الكورد الايزيديين ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** ، العدد38،(كركوك: 2021) ص251.

[3] –زهراء عباس هادي ، **الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي : دراسة حالة تنظيم داعش في العراق** ، باحثو المؤتمر الوطني الأول للحد من التطرف والإرهاب الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة ، وقائع المؤتمر الوطني الأول للحد من التطرف والإرهاب ، دار الوارث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، 2023، ص426–425.

حيث سقطت مدينة الفلوجة في 28 كانون الأول 2013 ومن ثم الموصل في 10 حزيران 2014 وبعدها اعلن أبو بكر البغدادي عن خلافته للدولة الإسلامية في العراق والشام.[1]

حدث في حزيران 2014 امر جلل وظهر واقع مرير الا وهو استيلاء ما يسمى التنظيم الإرهابي لما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام المعروفة بداعش الإرهابي على محافظة الموصل وتقدم التنظيم الإرهابي باتجاه المدن في المنطقة الغربية من العراق، فقد استطاع داعش الإرهابي من الاستيلاء على ثلاثة مليارات من الاعتدة العسكرية بالإضافة الى أسلحة مهمة كان من بينها دبابات ومدرعات ومدفعية مورتر (مدافع الهاون)، بالإضافة الى ذلك ان العراق فقد ما لا يقل عن أربعة فرق عسكرية معتدة بنفسها وهي صفوة القوات المسلحة العراقية، ووصولا الى يوم 12 حزيران 2014 ، أي بعد يومين على كارثة الموصل كان الوضع صعبا جدا وهو استيلاء داعش على تكريت وتقدمه في ديالى والحويجة واستيلائه على معظم المدن المهمة في الانبار وبدء خلاياه النائمة في أبو غريب والمحمودية وجرف الصخر بالتحرك ومهاجمة القوات الأمنية ولم يكن لدى القيادة العراقية في بغداد الا عدد قليل من الخيارات وعدد قليل من القوات وكمية محدودة من الاعتدة علاوة على ذلك استيلاء العدو على اكثر 40% من البلد . [2]

ان دخول داعش على مدينة الموصل ومقتل اكثر من (1500) جندي من قوات الأمن العراقية في مجزرة سبايكر، اذ يعد هذا النوع من التطرف هو السمة المميزة لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية ، وسرعان ما سيطر داعش على مناطق أخرى في العراق وحقول النفط والقواعد العسكرية ومراكز الشرطة ومصفاة بيجي الحيوية والمعابر السورية العراقية. وفي عام 2014 تمكن تنظيم داعش الإرهابي في تجميع المئات وربما الآلآف من الأعضاء السابقين في جماعات التمرد القومية في صفوفه، وعكس هذا النهج تكتيكات تنظيم القاعدة في العراق خلال العقد السابق. وأفادت تقارير ان تلك الجماعة كانت قادرة على جمع مئات الملايين من الدولارات نقدا في تلك اللحظة التي استغلت فيها تجارة النفط في السوق السوداء وقامت بزيادتها، الامر

[1] –فاضل محمد البدراني، أساليب تنظيم داعش في الحرب النفسية ضد المجتمع العراقي ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية**، العدد1،(الانبار: 2019)، ص244.

[2] –محمد كريم كاظم الدفاعي و محمد نجاح محمد الجزائري ، الكوابح الأمنية والإقليمية واثرها في علاقات العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد 2014 ، **مجلة انكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 1 ،(بغداد: 2021)، ص138.

الذي أدى الى زيادة قدرتها على التمويل الذاتي بدرجة كبيرة، وفي 2015 سيطر التنظيم على محافظة الانبار وأجزاء كبيرة من العراق.[1]

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التطرف في العراق

ان تأثير التطرف على الواقع الاقتصادي والتنموي لا تقل خطورة عن الآثار الأخرى للتطرف في المجتمع، اذ يمس التطرف بصفة مباشرة الدولة وأمن مواطنيها مما يسبب عرقلة الاقتصاد الوطني، إضافة الى ذلك ان صرف أموال زائدة لإعادة اعمار ما اسفرت عنه العمليات الإرهابية من خسائر، والدولة التي تتعرض لهجمات إرهابية تجد صعوبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي نظرا لخوف المستثمرين الأجانب من وضع أموالهم في هذه الدولة غير المستقرة الأوضاع، ان الدول المعتمدة على السياحة في زيادة دخلها القومي المتضرر الأكبر من الإرهاب، حيث يعتبر الامن من اهم الاحتياجات للسائح.[2]

يعد العراق من الدول ذات الطيف الاجتماعي المتنوع من مختلف الطوائف والأديان السماوية، ويمتاز بوفرة الخيرات الطبيعية والموارد الاقتصادية ، اذ يشكل النفط المورد الرئيس لتمويل موازناته الاستثمارية وهو يمثل المصدر الأوحد للايرادات المالية، الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي وصبح العراق من الدول الريعية التي يرتبط نشاطها بحجم صادراتها النفطية، وفي الوقت الذي شهد فيه عام 2014 الاعتداء والاحتلال الداعشي للموصل، فان أسعار النفط العالمية قد شهدت منذ أيلول من نفس العام ازمة تراجع كبيرة في مستوياتها في السوق العالمية مما خلفت ورائها ازمة اقتصادية كبيرة في العراق خلال الأعوام اللاحقة بسبب الأموال التي استنزفتها الدولة للمواجهة العسكرية في الحرب على داعش وتحرير المدن العراقية من هذا التنظيم الإرهابي، بالإضافة الى تمويل الاحتياجات الأخرى للموازنات الاستثمارية الحكومية.[3]

---

[1] –بن كونابول ، ناتاشا لاندر، وكيمبرلي جاكسون، **التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية: اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا**، مؤسسة رند،كالفيورنيا،2017،ص13.

[2] – حمدان رمضان محمد، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية اجتماعية، **مجلة الاداب** ، جامعة الموصل، العدد 137، (الموصل:2021) ، ص 551.

[3] –بعبدالعزيز خضر عباس جاسم، **الطائفية السياسية في العراق بعد عام 2003 واستراتيجية الحل**، باحثو المؤتمر الوطني الأول للحد من التطرف والإرهاب، وقائع المؤتمر الوطني الأول للحد من التطرف والإرهاب، دار الوارث للطباعة والنشر، الطبعة الاولى2023، ص334.

اذا تعد من ابرز الاثار على الاقتصاد العراقي هو تفشي البطالة اذ يؤدي انخفاض الانفاق الاستهلاك، وانخفاض معدلات الانفاق الاستثماري ، اتجاه الاقتصاد نحو المزيد من التباطؤ ثم الركود، اذ ان المشكلات السياسية والاجتماعية ، وعلى المستوى الاقطاعي حدث تسريح الآلاف العمال ، ومن الانعكاسات الأخرى هو التضخم الذي يعني الزيادة العامة في اغلب قيم الأسعار ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الفعلية وزيادة في حجم النقود في الأسواق التجارية، اذ ترك داعش انعكاساً خطيراً على الاستثمار حيث تراجع الى مستواه بعد التحرير بسبب حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين المحليين والأجانب، مما أدى الى تراجع خطط التوسع في الاستثمارات،[1] وبالتالي أدى الى تدهور معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الانفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية الأخرى، وتشير تقديرات وزارة التخطيط الى تجاوز خسائر العراق المالية بعشرات المليارات بسبب الاعمال الإرهابية التي تعرضت لها مؤسسات الدولة كافة. وتلك التي تتبع للقطاع الخاص، وتوكد الوزارة ان (61%) من تلك الخسائر حدثت بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المناطق، مستبعدة قدرة الحكومة على تمويل حملة الاعمال في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق بسبب انخفاض أسعار النفط، كما اكدت مصادر في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إيداع (30) مليار في حساب صندوق اعمار محافظة الانبار ، وبحسب تقرير صدر عن وزارة التخطيط العراقية فان حجم مبالغ بنايات الوزارات والابنية في المحافظات المحررة والإدارات المحلية التي دمرها العنف بلغت مليارات الدولارات ، وقد اكد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي ان خسائر العراق من التنظيم الإرهابي بلغت 35 مليار دولار بسبب التدمير لعدد من المدن العراقية.[2]

ان التطرف يظهر في المجتمع بشكل عام ويؤثر عليه بشكل مباشر او غير مباشر، من يضن ان التطرف اثاره على المستوى السياسي والأمني والاجتماعي فقط سيكون واهما، فالرشوة وسرقة المال العام واستغلال الوظائف العامة هي من مظاهر التطرف التي انتشرت بشكل واسع في العراق بعد عام 2003، فهو موجود

---

[1] –شمس عبدحرفش، العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (15)،(تكريت: 2018)، ص148–149.

ABD HARFESH, Shams. Iraq in the face of ideas and terrorist planner s and the challenges of the future after ISIS defeated. **Tikrit Journal for Political Science**, 2018, 15.

[2] –علي احمد عبد مرزوك ، سياسات مناهضة التطرف وتعزيز التعايش السلمي في العراق من منظور أمني معاصر (2005–2022)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، الجادرية ، 2022، ص165.

في كل ركن من اركان المجتمع، يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من اهم عوامل النمو والازدهار وامرا هاما في كل البلدان على اختلاف نظامها السياسي عبر اصلاح وتحسين النظام السياسي وبنيته ، كما يساهم الاستقرار الاقتصادي بشكل وثيق في تحقيق الاستقرار المالي للبلد وبالتالي خلق بيئة نقدية امنه الامر الذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

ان عدم الاستقرار السياسي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، وعندما يزداد العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج للتنمية او يحدث تغيير نوعي في البنى الاقتصادية، وتخرج رؤوس الأموال الى الخارج وتضعف حركة الاستثمارات المباشرة، وتقل كفاءة رؤوس الأموال المستثمرة ، وتزيد الازمات البنيوية ، وتوجه الحكومة جزء كبيرا من الموازنة الى الأجهزة الأمنية على حساب التعليم والصحة والنقل وغيرها، وتتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتتعرض الدولة الى عجز مزمن في ميزان المدفوعات وتلجأ للاقتراض والاستدانة ، وهنا تتكرس التبعية للخارج، ويترك الإرهاب بشكل عام اثره كذلك يؤدي الى التباطؤ في انجاز الاعمال، وزيادة معدلات البطالة نتيجة هروب الاستمارات، وتعطل المصانع عن العمل، وزيادة البطالة التي تمثل بدورها زاداً جديداً لعمليات العنف والتطرف.[2]

المطلب الثالث : المعالجات الرسمية وغير الرسمية لظاهرة التطرف في العراق

تحتاج عملية مكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات الإرهابية والحد من نشاطاتها وفعاليتها ، تظافر جهود مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والأمنية من خلال اعتماد جملة من الآليات ومنها قيام المؤسسات التشريعية والتنفيذية بتشريع القوانين ووضع السياسات واتخاذ القرارات والاحكام الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، اذ سنتطرق في هذا المبحث عن اهم المعالجات الرسمية (التشريعية والتنفيذية) والمعالجات غير الرسمية (منظمات المجتمع المدني، الاعلام والراي العام، المؤسسة الدينية)، كما يلي:

سوف نوضح في هذا المبحث اهم المعالجات الرسمية وغير الرسمية لظاهرة التطرف في العراق ومنها:

المطلب الاول: المعالجات الرسمية لظاهرة التطرف في العراق بعد عام 2014

[1] –خضور و بسام محمد، مخاطر الإرهاب الدولي وضرورة التعاون الدولي ومكافحته، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد25 ، (بيروت:2019) ، ص69.

[2] – حمدان رمضان محمد، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية اجتماعية، **مجلة الاداب** ، العدد137، 2021، ص551.

تعد ان الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسات للدولة هي التعامل مع المجتمعات المتنوعة اثنياً، وإيجاد حلول في مراحل الانتقال سواء من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي ، او في مرحلة الانتقال من الصراعات والحروب الى سياسات بناء التعافي والسلام ، هذه الحلول تكون صادرة من المؤسسات الرسمية للدولة والمتمثلة بنظامها السياسي او على الأقل تحظى بموافقتها ودعمها [1]، وفي هذا المبحث سوف نوضح مجموعة من السياسات الإصلاحية لمواجهة التطرف في العراق من خلال الآتي:-

اولاً : دور المؤسسة التشريعية في معالجة التطرف :- تعد المؤسسة التشريعية من اهم مؤسسات المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وان مشاركة المواطنين في الحياة السياسية قد تأخذ صورا متعددة حسب الظروف الثقافية والتقاليد الاجتماعية وطبيعة الدولة ،اذ يعد للتشريع الدور الأساسي في تنظيم مختلف أوجه ومجالات الحياة في الدولة ، من خلال تنظيم العلاقات بين الافراد في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذلك تعد عملية تقويم وتطوير الوظيفة التشريعية (للبرلمان) من اهم عوامل إعادة التأهيل والإصلاح المؤسسي.[2]

اذ تتكون المؤسسة التشريعية من البرلمان ومجلس النواب والذي يعتبر هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، وهو مختصاً بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات ، ويتكون من مجموعة من الافراد يطلق عليهم اسم النواب او الممثلين ، ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب او اقتراع عام سري ومباشر ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين ، او الغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.[3]

ثانياً : دور المؤسسة التنفيذية في معالجة التطرف :-

---

[1] – علي احمد عبد مرزوك ،مصدر سبق ذكره

[2] –عبدالرحمن محمد عيسى، ممارسات تنظيم داعش الإرهابي في العراق(التشخيص،التركات،المعالجات)،الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب من المواجهة الى الوقاية، اعمال المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الإرهاب وجامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، المنعقد بتاريخ 23 كانون الأول 2022 جامعة النهرين /الجادرية،ص356 –357.

[3] – داوود مراد حسين الداوي، **الأنظمة السياسية** ، منشورات مؤسسة ماركريت إقليم كوردستان–العراق، ط1، 2013، ص323.

تعد المؤسسة التنفيذية ذات أهمية كبيرة في مجال رسم السياسة العامة بصفة عامة، والسياسة الأمنية بصفة خاصة، او تقديم مشروعات القوانين المتعلقة بالجوانب الأمنية والدفاعية لمكافحة الإرهاب، واتخاذ قرارات لها قوة القانون في سبيل مواجهة التنظيمات الإرهابية، بالإضافة الى انها أداة لإدارة العمل اليومي ومتابعة التنفيذ من خلال المؤسسات الفرعية والأجهزة المرتبطة بها والمتمثلة بالوزارات الحكومية وما تتبعها من مؤسسات أخرى مرتبطة بها وهيئات وادارات محلية على مستوى الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فهذه الأجهزة بحكم مسؤوليتها تعد مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، ولها الحق في ابداء وبيان رأيها بشأن المشروعات المقدمة من قبل المؤسسة التشريعية لانها هي المسؤولة عن التنفيذ في حال الإقرار لأي مشروع او سياسة عامة.[1]

عندما سيطر تنظيم (داعش) الإرهابي بعد عام 2014 على مساحات واسعة من الأراضي العراقية،[2]قامت الحكومة العراقية بإعادة النظر في أداء الأجهزة الأمنية العراقية ، وتطلب استراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب تواكب التطورات الأمنية الجديدة ومحاربة تنظيم (داعش) الإرهابي وهزيمته، فصدرت استراتيجية مكافحة الإرهاب من اجل تعزيز الجهود ، اذ خاض جهاز مكافحة الإرهاب العراقي تنفيذا للاستراتيجية الموضوعة العديد من المعارك النوعية لمواجهة تمدد تنظيم (داعش) الإرهابي مؤدياً مجموعة من الأدوار منها ماهو (وقائي) عن طريق اتخاذ تدابير عديدة من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وإشاعة الطمأنينة في نفوس الافراد، والحيلولة دون وقوع الجريمة الإرهابية، ومنها ماهو (ردعي) من خلال عمليات الاعتقال، والقاء القبض على القائمين او المشاركين في العمليات الإرهابية خلال المعارك، وتقديمهم للعدالة ليتم استجوابهم ومحاكمتهم وينالوا جزاءهم العادل طبقاً للقواعد والأنظمة وقوانين العقوبات العراقية، واخيراً هو الدور (العلاجي)

[1] –صدام إبراهيم خضير ، صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق، بحث منشور في الموسومة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط
https://www.politics-/dz.com/ae/%d8%b5%d9%86%d8%b9-

[2] –مايكل نايتس، اليكس الميدا، افضل ما انشاته أمريكا في العراق، جهاز مكافحة الإرهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تموز 2017، ص1.

من خلال التصدي لهجمات التنظيم الإرهابي اثناء عمليات التحرير ، الأمر الذي يدل على فعالية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في حماية الأمن المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق.[1]

اعتمد جهاز مكافحة الإرهاب في بداية تشكيله على تنمية قدراته التدريبية والعملياتية واللوجستية بموارد الفريق الانتقالي للجيش الأمريكي لحين اكتمال جاهزيته القتالية وتسلمه القيادة والسيطرة على تشكيلاته المقاتلة في كانون الثاني 2008، ومنذ ذلك التاريخ تم وضع خطط استراتيجية لتعزيز وتطوير قدراته في المجالات كافة (العملياتية، الاستخبارية ، التدريبية ، القانونية ، اللوجستية ، الفنية ، الإدارية...الخ).[2]

من خلال ذلك، يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب على ثلاث أسس رئيسة تتعلق بالمنع والملاحقة القضائية والحماية، محاربة داعش الإرهابي في سوريا والعراق، مراجعة وتقييم لدور التحالف الدولي، عن طريق منع الإرهاب سواء من خلال القانون الجنائي او فرض تدابير انفاذ القانون الرامية الى تعطيل الهجمات الإرهابية او اعدادها ، من خلال تدابير متعددة الأوجه طويلة الأجل تهدف الى منع وقوعها بالتطرف الذي يؤدي الى الإرهاب ، بما في ذلك مكافحة التجنيد والتدريب ونشر الإرهابيين أيديولوجيا وتمويل الإرهاب. ومن ثم الحماية من الإرهاب أي حماية جميع الأشخاص الموجودين في أراضي العراق من خطر الإرهاب مع توفير للشعب وحماية الأهداف المحتملة للهجمات الإرهابية بما في ذلك الهجمات الكبيرة التي تستهدف البنى التحتية والأماكن العامة وتقديم المساعدة والدعم لضحايا الإرهاب. وبما ان بعض أنشطة الاستراتيجية حساسة للوقت في طبيعتها، ينبغي تنفيذها في أقرب وقت ممكن عملياً، في حين ان أنشطة أخرى يمكن حجزها لمرحلة لاحقة من تنفيذ الاستراتيجية وستتخذ أجهزة مكافحة الإرهاب بانتظام القرارات المتعلقة بأولويات أنشطة الاستراتيجية الموسومة كجزء من مداولاتها بشأن تخطيط عملها.

المحور الثاني: المعالجات غير الرسمية لظاهرة التطرف في العراق

هناك معالجات غير رسمية لظاهرة التطرف، اذ تتمثل (المجتمع المدني، الاعلام والرأي العام، المؤسسة الدينية) سوف نوضحها كما يلي:

اولاً– دور المجتمع المدني في مواجهة التطرف في العراق

[1] –حسين علي حسين إبراهيم، الأداء المؤسسي لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2014 دراسة في المنظور الوظيفي لأداء جهاز مكافحة الإرهاب مصدر سبق ذكره، ص147.

[2] –المصدر نفسه ، ص146.

توفر منظمات المجتمع المدني الحوافز والوسائل المحركة للانشطة الاجتماعية والابتكار، وتتضح مظاهر هذا الدور في فعاليات الجمعيات الثقافية والفكرية التي تبعث الحيوية في المجتمع، ولهذه المؤسسات دور في بناء وتطوير المجتمع وإقامة علاقات متبادلة بين مكوناته ترتكز على الثقة المتبادلة ولهذا الجانب مردودات في خلق رأس المال الاجتماعي الذي يولد جسوراُ من الروابط لانماط جديدة من العلاقات يتم من خلالها إزاحة العلاقات القائمة على الثقافات الفرعية التقليدية لتشكيل روابط اجتماعية تتجاوز العرق والدين والطائفة والمركز الاجتماعي، وتشكل قاعدة للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتتيح الفرصة للبناء والتنمية وتعميق العلاقات بين مكونات المجتمع الشامل وبين الأخير والدولة ويتحقق ذلك من خلال رأس المال الاجتماعي وهو جزء حيوي في البناء والتنمية.[1]

تعتبر منظمات المجتمع المدني وسيطاً نهضوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والدولة، وهي تقوم على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش وهي تقوم بتعزيز وترسيخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش، وعليه نوضح بعض الآليات التي ينبغي ان تسير عليها منظمات المجتمع المدني في مواجهة التطرف وانتشاره في المجتمع كالآتي: [2]

1-المشاركة في وضع وخطط استراتيجية وبرامج لمواجهة التطرف في المجالات الفكرية الثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ، بدء من التخطيط الى التنفيذ وانتهاء بالتقييم مما يتطلب مشاركة المنظمات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة، وصياغة التشريعات وصنع القرار وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة التطرف.

2-تشجيع البرامج والأنشطة في نشر ثقافة الحوار واحترام اراء الاخرين، ونبذ ممارسات الاقصاء والتهميش ضد التطرف والاستجابة لمحاولات تجنيدهم للمنظمات المتطرفة.[3]

---

[1] – علي احمد مرزوك، مصدر سبق ذكره، ص203.

[2] –حازم صباح احميد، مصدر سبق ذكره، ص70.

[3] – احمد أبو المجد، دور المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب، مركز المصري لدراسات السياسات العامة، متاح على الرابط الاتي : /Ecpps.org/index.php/ar

3-العمل على مكافحة ظاهرة الفقر سواء عن طريق تقديم المساعدات المالية المباشرة ام عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بنحو مباشر او غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عبر التعليم والتثقيف والتأهيل.[1]

4- تعمل المنظمات على تشجيع كافة أبناء المجتمع على ممارسة دورها في عملية البناء ، والاعلان عن تصوراتهم وافكارهم التي يؤمنون بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المنظمات.[2]

ثانياً : دور الاعلام وتوعية الرأي العام في مواجهة التطرف

يلعب الاعلام دوراً مهماً وحيوياً في صناعة الرأي العام وتشكيله ، خاصة بعد التطور التكنلوجي في مجال الصناعات والتقنيات الإعلامية والرقمية والانترنت وتطور أساليب استمالة وتحريك واقناع الرأي العام ، وصولا الى استخدامه سلاحا في حروب الجيل الرابع وما بعدها، للسيطرة على الدول والشعوب ، وتحويل المعارك الى داخل تلك الدول المستهدفة عبر الاعلام وأساليب الدعاية والحروب النفسية المتطورة ، بدل الحروب التقليدية الصلبة والمكلفة ، وان رعاية وتفريغ الأفكار المتطرفة وصناعة التطرف هي احد أساليب الحروب الناعمة لتدمير الشعوب والأمم ، وتحويل الدول الى دول فاشلة يسهل السيطرة عليها والهيمنة على ثروتها وخيراتها وإعادة هيكلتها بما ينسجم ومتطلبات العولمة التي تمثل حالياً الوجه الاخر للهيمنة والاحتلال غير المباشر ، بالاستفادة من الانعكاسات السلبية للتطرف وسلوكياته ونتائجها الكارثية ، والتي كان العراق احدى ضحاياها وأهدافها الأساسية، اذ يقوم الاعلام بدور محوري في البحث عن الأفكار والمعلومات وتقبلها ثم نقلها، وعندما يكون الاعلام مستقلا ومتعددا فانه بإمكانه ان يساهم الى حد كبير في تعزيز ديمقراطية الدول. وعلى الرغم من ان للأعلام حقوقا فعليه أيضا وواجبات، اذ يتعين على وسائل الاعلام عدم نقل خطابات الكراهية والبغضاء التي قد تدفع الناس نحو الإرهاب ومحاولة تبريرها او التشجيع على الاقتداء بها.[3]

---

[1] – احمد ستار العكيلي، دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير، مقال منشور على مواقع الحزب الشيوعي العراقي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :

https://www>iraqicp>com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-71-53-36

[2] –علي احمد مرزوك، سياسات مناهضة التطرف وتعزيز التعايش السلمي في العراق من منظور أمني معاصر(2005-2022)، مصدر سبق ذكره، ص206.

[3] –منظمة الامن والتعاون في أوروبا ، الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين اليه: مقاربة الشرطة المجتمعية ، فيينا، فبراير/ شباط2014. ، ص40.

تحمل وسائل الاعلام مهمة القيام بمسؤوليتها الشرعية والأخلاقية ، وذلك بوصفها توجه برامجها الى امة ذات عقيدة وهوية وقيم ، فعليها ان تمنع اتاحة الفرصة بتهديد المعتقد، والتحذير من خطورة واشكاله وتوضيح اثاره السلبية على الفرد والمجتمع خاصة فئة الشباب وان كان على المستوى البعيد، لان فئة الشباب اكبر نسبة في مجتمعاتنا العربية والإسلام، الاعلام يكتسب أهمية اذن في اطلاع الناشئة على الاثار الوخيمة للتطرف والغلو واثارها البيئية. اذ تعد من الضرورة انشاء منتديات ومواقع وطنية تعتني بالحوار بين جميع فئات المجتمع وفتح المجال للرأي الآخر وقبول الحوار معه، اذ لوسائل الاعلام دوراً في محاربة الأفكار المتطرفة التي تغذي الإرهاب والعنف من خلال دعم الأفكار التي ترفع من الروح المعنوية لدى المواطنين في مواجهة الحوادث الإرهابية.[1]

ان لوسائل الإعلام دوراً في الحث على الالتزام بالمواثيق المهنية والأخلاقية التي تتضمن الابتعاد عن الخطابات المتعصبة أو ترويج اراء من شانها بث الفرقة والانقسام أو إثارة السجالات الدينية والمذهبية والقبلي والعرقي، وضرورة انطلاق حملة وطنية تدعو الى مواجهة التطرف لدى شريحة الشباب من خلال اللقاءات التلفزيونية والاذاعية والمقالات والدراسات والتقرير على جميع وسائل الاعلام المهتمة السمعية والمرئية والمقروئة. وتفعيل دور هيئة الاعلام والاتصالات في متابعة ومراقبة جميع القنوات الفضائية التي تتضمن برامجها تحريضاً واضحاً للتطرف او الكراهية او نبذ الاخر ومحاسبتها ومقاضاتها ومقاضات الجهات المالكة لها.وعمل برامج اعلامية مشتركة بين وسائل الاعلام العربي تفقد فكر التطرف وتهتم بقضايا العلم والتنوير وتكشف الممارسات اللاإنسانية المنافية للدين والأخلاق والقيم التي تمارسها التنظيمات المتطرفة . متابعة وسائل التواصل الاجتماعية وما ينشر فيها من مقاطع وافلام وكتابات تشجع على التطرف والانغلاق وتشيع الاحقاد والخلافات بين ابناء البلد الواحد وذلك بإعداد فرق شبابية وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي ترصد وتشن حملات من البلاغات لشركة فيس بوك لغرض حظر هذه المواقع لما تحتويه منشوراتها من ترويج للتطرف باي شكل من أشكاله.[2]

---

[1] –مولاي ناجم ، اثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع(قراءة في الأسباب...وبحث عن طرق العلاج)، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة**–العدد الخامس،2017، ص228.

[2] – قيس امين الفقهاء، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج الفكر المتطرف من وجهة طلبة الجامعات** ، كلية الاعلام : جامعة الشرق الأوسط ، 2016، ص36.

وأخيراً يمكن القول، ان إيلاء المؤسسات الإعلامية وشبكات الانترنت وما يصدر عنها من برامج وارسالات أولوية قصوى في الإصلاح والتحديث والتقنين وصناعة الأمن السيبراني، من اجل ان تكون متناغمة مع توجهات الدولة في اقتلاع فكر الإرهاب وجسور تواصله وحجم تأثيره ، خصوصاً اذ ما التفتنا الى حقيقة مرعبة تبين ان الإرهابيين يمتلكون جيشاً الكترونياً خاصاً ، يأخذ على عاتقه الحرب النفسية والحاجة الى بناء مؤسسة وطنية مركزية فاعلة بهذا الاتجاه، تسخر لها جميع الموارد المطلوبة لتقوم بالتصدي عن طريق العمليات والحرب النفسية المضادة بشكل مهني وعلمي مدروس ومقنن ، بدلاً من فوضى الاجتهادات والتعارضات وعدم الحرفية.

ثالثاً- دور المؤسسة الدينية في معالجة التطرف

ان المؤسسة الدينية لها دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية في جميع المجتمعات، اذ يعتبر الدين من اهم الانظمة الاجتماعية لأهمية دور وظائف في حياة الناس ومن تقرير الاستقرار والنظام ولا توجد عاطفة او شعور انساني اقوى تأثيراً من العاطفة والشعور الديني.[1]

اذ تعمل المؤسسة الدينية على تحشيد جهد المرجعيات الدينية العراقية بالخصوص لصناعة الخطاب الديني المتسامح والقيم الإنسانية الجامعة ومناهضة ثقافة التحريض الطائفي والديني، والعمل على تأجيل محكم في جعل هدف الأديان هو خدمة الانسان وعيشه الكريم بعيداً عن ثقافة احتكار الحقيقة، وتكفير المخالفين وضرورة تعبئة الزعامات العراقية والعشائرية والمناطقية على الاتجاه ذاته.[2] وضبط الخطاب الديني المحرضين على جو ديمقراطي، امسى مظلة لاستمرار نشاط الجهات المتطرفة بحرية كبيرة بما فيها تصدر الخطاب الديني من دون إجراءات رقابية او عقابية تحد من نشاطاتها او تنظمهما.[3]

ان للجانب الديني دور في التصدي للمفاهيم التي تروج في المجتمع عامة وبين الشباب خاصة، وفي مقدمتها للتفسيرات المشوهة لمفهوم الجهاد ، وكذلك الدعوة الى تغيير الأوضاع القائمة بالعنف والخروج عن

---

[1] -احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي / الانساق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1977، ص538.

[2] -شهلاء رضا مهدي، التطرف العنيف المؤدي للارهاب: مقاربة عن المعالجات المحلية العراق انموذجاً، **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد9، 2022، ص63.

[3] -مجلس الامن الوطني، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ص23.

دولة القانون والمؤسسات، ومن الضروري ان تنطلق حملة وطنية لإشاعة الخطاب الديني المعتدل والوسطي الداعي الى التعايش السلمي ونبذ التطرف بين أبناء المجتمع، يشارك فيه رجال الدين من مختلف الطوائف ومحاسبة رجال الدين الذين يشيعون القيم والأفكار الداعية الى التطرف الفكري والانغلاق.[1] اذ تقوم المؤسسات الدينية في تحقيق الامن الفكري في المجتمع العراقي لاسيما في ظل انتقال الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب من المواجهة الى الوقاية وهي ترسيخ الإسلام واعتدال مبادئه في المجتمع والتعريف بالأفكار المنحرفة للتحذير من الوقوع بها ومراعاة الا ان تكون المساجد والمؤسسات الدينية منطلقاً للأفكار المتطرفة الداعية الى الغلو والتطرف والإرهاب، يجب ان تتجاوز المؤسسات الدينية دورها التقليدي والمقصود به دورها الديني وتنتقل الى الأدوار التربوية والأمنية والاجتماعية والثقافية، ضرورة ان تتصف المؤسسات الدينية بالتجديد ومواكبة روح العصر ، وذلك لاستمرار رقابتها على سلامة امن المجتمع، ان المؤسسات الدينية مطالبة بتبني استراتيجية وطنية شاملة في اصلاح الخطاب الديني المتطرف الذي تبنته عصابات داعش الإرهابية في المناطق التي احتلتها وسيطرت عليها قرابة ثلاث سنوات.[2]

بعد الانهيار الأمني التي شهدها العراق التي باتت تهدد أمن العاصمة بغداد والخوف من سقوطها بيد تنظيم داعش الإرهابي وسلسلة الاعدامات الجماعية التي قام بها التنظيم وصمت العالم الأوروبي والدولي اتجاه العراق، اذ جاءت الدعوة الى حمل السلاح التي اعلنها اية الله العظمى علي السيستاني في خطبة الجمعة التي القاها نيابة عنه ممثله الخاص، الشيخ عبدالمهدي الكربلائي في ظل توسيع المسلحين قبضتهم على مناطق في الشمال والشرق ، مهددين بالزحف جنوباً ، وأوضح الكربلائي قائلاً المواطنون قادرون على حمل السلاح ومقاتله الإرهابيين وحماية البلد وشعبهم والأماكن المقدسة ينبغي ان يتطوعوا وينضموا الى قوات الأمن لتحقيق هذا الهدف المقدس.[3]

---

[1] –رياض مهدي عبد الكاظم ، **فاعلية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب 2021–2025 في مواجهة التطرف، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب من المواجهة الى الوقاية**، اعمال المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الإرهاب وجامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، المنعقد بتاريخ 23 كانون الأول 2022 جامعة النهرين /الجادرية،ص85–86.

[2] –محمد معزز الحديثي، **دور المؤسسات الدينية في تحقيق الأمن الفكري، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب من المواجهة الى الوقاية**، اعمال المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الإرهاب وجامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، المنعقد بتاريخ 23 كانون الأول 2022 جامعة النهرين /الجادرية،ص298–299.

[3] – الموقع الرسمي لل BBC. hive.org https://web.ar

حيث تصدت المرجعية الدينية العليا بالعراق فوراً لظاهرة هجوم داعش الارهابي حينما اعلن المرجع السيد السيستاني فتوى الجهاد الكفائي في 13 حزيران 2014 انعطافه كبيرة في الحرب بالضد من تنظيم داعش الإرهابي، وكان تشكيل قوات الحشد الشعبي هو بهدف التصدي لتنظيم داعش الارهابي، وبناء على هذه الفتوى توجه اكثر من 2 ملايين متطوع قد ذهبوا اما بشكل مباشر الى جبهات القتال وساحات الوغى او الى مراكز التطوع التي انتشرت في جميع المحافظات وبالتالي بدأت رحلة الحشد الشعبي وله دور كبير في حفظ كرامة الامة ومنع العدو الداعشي من ان يواصل تقدمه او مايسميه بالتمدد، استطاع الحشد الشعبي ان ينهي المجاميع الإرهابية التي وصفها الاعلام بانها لا تهزم، اذ يعتبر صدور فتوى الجهاد الكفائي اوجدت مشروعية ودافع روحي ومعنوي للمقاتلين مما أدى الى اندفاعهم نحو الجبهات وبقوة، وان للمواكب الحسينية دور في توفير الدعم اللوجستي والذي يشمل النقل وتوزيع كل أنواع الحاجات الشخصية وكذلك تقديم دعم صحي ، وهذا كان في وقتها صعب جدا اذا ارادت ان تقوم به الحكومة العراقية وفي ظل تلك الظروف.[1] وبعد ذلك شنت القوات العراقية والحشد الشعبي عمليات العسكرية عديدة ضد داعش الارهابي لتحرير المدن العراقية المسيطر عليها ، ومنها عمليات لبيك يارسول الله وعمليات لبيك ياحسين، وخاضت معارك عنيفة من التنظيم، وفي 31 مارس 2015 سيطرت على مدينة تكريت بالكامل بعد معارك عنيفة مع مسلحي داعش، وتم رفع العلم العراقي فوق مبنى المحافظة وسط المدينة واعلن رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) تحرير مدينة تكريت بالكامل.[2]

واقر قانون هيئة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي بأغلبية الأصوات لصالح القانون في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 ، ويتولى قيادة الحشد الآن الأستاذ فالح الفياض مستشار الامن الوطني ورئيس جهاز الامن الوطني، كما لعب الدور البارز بقيادته الميدانية الشهيد أبو مهدي المهندس منذ التأسيس لحين اعلان النصر على عصابات داعش الإرهابية فقد بدأ المهندس وبعض الافراد عام 2014 بالعمل على إدارة الازمة وامتصاص الصدمة على الشعب العراقي اولاً والتفكير بإعادة القوات الأمنية بعد انكسارها بإيقاف

[1]– محمد نجاح محمد الجزائري، دور العقيدة القتالية في انتصارات 2017، مجلة الخليج العربي، العدد الثاني، 2022، ص18–17.

[2] –الوفاق اونلاين، داعش في العراق: من الانتشار الى التقهقر والزوال، 30 حزيران 2017 على الموقع :

زحف الإرهاب اتجاه بغداد بعد سقوط ايمن الموصل وايسره تحت سطوة داعش في 10-6-2014 وسقوط تكريت يوم 11-6-2014، كما اعدام 1700 متطوع في قاعدة سبايكر (مجزرة سبايكر) يوم 12-6-2014.[1]

اثبتت قوات الامن العراقية من منتصف عام 2016 انها اكثر فعالية خاصة بعد الضربات الجوية الامريكية الموجهة لداعش، والافراط في استخدام القوات الخاصة لجهاز مكافحة الإرهاب وقد فقد تنظيم الدولة الإسلامية مناطق كبيرة ، بما في ذلك مدن الرمادي والفلوجة، حيث ذكرت وزارة الدفاع انه بدأ من منتصف عام 2016، فقد تنظيم الدولة الإسلامية 47% من المناطق التي كانت تحت سيطرت داعش في العراق.[2]

وبناء على ما تقدم يمكن القول، ان الحشد الشعبي له دور في تغيير موازين القوى لصالح قواتنا العسكرية والأمنية، فدخولها ارض المعركة يعتبر فاصلة تاريخية اصابت شعبنا، والاستجابة القوية بقيادة المرجعية المتمثلة بالحشد الشعبي .

[1] -زهراء عباس هادي، مصدر سبق ذكره، ص493.

[2] - المصدر نفسه ، ص426-427.

خاتمة:

ان قضية التطرف ومكافحته من القضايا الأمنية التي تفرض تأثيرها وخطورتها على الأصعدة كافة والتي باتت تهدد امن ومستقبل عدد كبير من الدول، اذ شهدت الساحة العراقية ومنذ عام 2003 بروزاً كبيراً للتطرف والعمليات الإرهابية التي استهدفت بالدرجة الأساس وحدة المجتمع العراقي، وسعت الى وضع بذور الفرقة بين أبنائه واستهداف مؤسسات الدولة ومرافقها كافة.

ان مرحلة مابعد 2014 تحتاج الى سلم مجتمعي ومبادرة واسعة للوئام الاجتماعي تساهم فيها جميع الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني وايضا المؤسسة الدينية بهدف الوصول الى إعادة اعمار وبناء ماهدمه ودمره تنظيم داعش الإرهابي من بنى تحتية وعلاقات اجتماعية وإنسانية اثرت في النسيج الاجتماعي العراقي، وقد يتطلب الامر إعادة النظر في البناء المؤسسي للجيش بعيداً عن الطائفية والعرقية ووفق المهام والغايات والاغراض التي من خلالها شكلت القوات المسلحة المفاهيم الوطنية الحقيقية من اجل النهوض بعراقنا بين الأمم بكافة طوائفه وشعبه. ومن خلال الدراسة هنالك جملة من التوصيات يمكن ان نطرحها كالاتي:

1-تقع على الحكومة مسؤولية كبيرة في توفير فرص عمل مناسبة، وانشاء المؤسسات الترفيهية والنوادي الرياضية التي تخدم شريحة الشباب وتحد من انحرافاتهم وتسهم في استقرار المجتمع.

2-ضرورة قيام مراكز البحوث في الجامعات بإجراء دراسات ميدانية للتعرف على العوامل المؤدية إلى الفكر المتطرف والعنف، ووضع آليات لمعالجتها.

3-غرس قيم التسامح وثقافة الحوار في المناهج التربوية لما له من أثر في الحد من الفكر المتطرف وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

Conclusion:

Intellectual extremism is one of the factors affecting all societies, as it bears an ideological character, often supported by a religious orientation. Societies and their stability, especially the Arab society, and the peoples became victims of that conflict, as the Iraqi society at the current stage faced great challenges in its social and cultural construction, as the changes that occurred after 2003 were left, and their extensive effects on the individual, family and society continued, and successive governments were unable to address the reality The social network witnesses successive crises every day, which helped the emergence of extremist terrorist movements and groups, which led to an imbalance in societal security, exploiting this situation to its advantage in promoting its misguided ideas and trends in influencing the behavior and beliefs of young people and children through several means, including social networks, the media, and exploitation Some mosque pulpits, and some satellite channels that support them in achieving certain gains at the expense of the stability and security of society Therefore, there has been a significant decline in the social and cultural system, which was negatively reflected in the support and stability of society in the face of extremism.

المراجع

اولاً: الكتب:

1_لكناني , لمياء محسن; اخرون. *مستلزمات مكافحة التطرف*. العراق: دار الكتب والوثائق، 2020.

ثانياً: مجلات ودوريات :

1_بن كونابول، كيميرلي جاكسون، و ناتاشا لاندر. *التغلب على تنظيم الدولة الاسلامية ،اختبار ايتراتيجية جديدة للعراق وسوريا*. كالفيرونيا: مؤسسة رند، 2017.

2_حمدان رمضان محمد. "الارهاب السياسي دراسة تحليلة اجتماعية." *مجلة الاداب جامعة الموصل*، 2012: 551.

3_ حازم صباح حميد. "منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق." *العلوم القانون والسياسية*، 2020: 68_69.

4_—. "الارهاب السياسي دراسة تحليلية اجتماعية." *مجلة كلية الاداب*، 2021: 551.

5_ خضور بسام محمد. "مخاطر الارهاب الدولي وضرورة التعاون الدولي ومكافحته." *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، 2019: 69.

6_ داوود مراد الداودي. *الانظمة السياسية*. المجلد 1. اقليم كردستان: مؤسسة ماركيت، 2013.

7_ دنيا جواد. "الارهاب في العراق _دراسة في ألاسباب الحقيقية." *مجلة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد*، 2011: 132_133.

8_ سامان عبدالله عزيز، و ريبوار جبار شيخة. "التكييف القانون لجرائم داعش ضد الكورد الايزيدين." *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى*، 2021: 251.

9_ شمس عبد حرفش. "العراق في مواجهة الافكار والمخططات الارهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش." *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، 2018: 148_149.

10_ شهلاء رضا مهدي . "التطرف العنيف المؤدي للارهاب .مقاربة عن المعالجات المحلية العراق انموذجاً." *قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، 2022: 63.

11_ فاضل محمد البدراني . "أساليب تنظيم داعش في الحرب النفسية ضد المجتمع العراقي." *جامعة الانبار للعلوم الانسانية*، 2019: 244.

12_ مولاي ناجم . "اثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع (قراءة في الاسباب ..وبحث عن طرق العلاج)." *مجلة العلوم الاسلامية والحضارة*، 2017: 228.

13_قيس امين الفقهاء. "دور الشبكات التواصل الاجتماعي في الترويج الفكر المتطرف من وجهة طلبة الجامعات." *لجامعة الشرق الاوسط*، 2016: 36.

14_كرار علي الغزاوي ، و حسين علي الغزاوي . "التطرف الفكري وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي." *ابحاث ميسان*، 2024: 80_79.

15_مايكل نايتس. "افضل ماانشاته امريكا في العراق جهاز مكافحة الارهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح." *معهد واشنطن*، 7, 2017: 1.

16_محمد كريم الدفاعي ، و محمد نجاح الجزائري. "الكوابح الامنية والأقليمية واثرها في علاقات العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد 2014." *مجلة انكي للعلوم الانسانية والاجتماعية*، 2021: 138.

17_محمد نجاح الجزائري . "دور العقيدة القتالية في انتصارات 2017." *مجلة الخليج العربي*، 2022: 18_17

ثالثاً اوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات:

1_رياض مهدي عبد الكاظم . "فاعلية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب 2021_2025 في مواجهة التطرف." *المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الارهاب*. بغداد، 2022. 85_86.

2_ زهراء عباس هادي. "الارهاب وعدم الاستقرارالسياسي دراسة حالة تنظيم داعش في العراق." *المؤتمر الوطني الأول للحد من التطرف والارهاب*. كربلاء: دار الوارث للطباعة والنشر، 2023. 426_452.

3_ عبدالرحمن محمد عيسى . "ممارسات تنظيم داعش الارهابي في العراق (التشخيص ،التراكمات ،المعالجات)." *المؤتمر العلمي لجهاز مكافحة الارهاب*. بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية /جهاز مكافح الارهاب، 2022. 356_357.

4_ عبدالعزيز خضر جاسم. "الطائفية السياسية في العراق بعد عام 2003واستراتيجية الحل." *المؤتمر الوطني الاول للحد من التطرف والارهاب*. كربلاء: دار الوارث للطباعة والنشر ، 2023. 334.

5_ محمد معزز الحديثي. "دور المؤسسات الدينية في تحقيق الامن الفكري." *اعمال المؤتمر العلمي لجهاز مكافحة الارهاب*. بغداد: كلية العلوم السياسية، 2022. 298_299.

رابعاً الرسائل الجامعية :

1_حسين علي ابراهيم. "الأداءالمؤسسي لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام 2014دراسة في المنظور الوظيفي لاداء جهاز مكافحة الارهاب ." *اطروحة دكتوراه جامعة النهرين كلية العلوم السياسية* ، 2024: 88.

2_ علي احمد مرزوك . "سياسات مناهضة التطرف وتعزيز السلمي في العراق من منظور أمني معاصر (2005_2022)." *اطروحة دكتوراه غير منشورة* ، 2022: 165.

خامساً المصادر الالكترونية :

_1احمد ستار العكيلي. *مواقع الحزب الشيوعي العراقي*. 25 8, 2019. <iraqicp<https://www.com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-71-53-36 (تاريخ الوصول 10 5, 2025).

2_احمد ابو المجد. *دور المجتمع المدني في مواجهة الارهاب*. 2 2, 2021. Ecpps.org/index.php/ar/ (تاريخ الوصول 1 5, 2025).

3_الوفاق اون لاين. *داعش في العراق من الانتشار الى التقهقر والزوال*. 30 6, 2017. html196777h.ir/News/. (تاريخ الوصول 1 4, 2025).

4_صدام ابراهيم خضير . *الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية*. 31 12, 2019. متاح على الرابط الاتي : https://worldpolicyhub.com/ar/

فاضل ممد البدراني . "أساليب تنظيم داعش في الحرب النفسية ضد المجتمع العراقي." *جامعة الانبار للعلوم الانسانية*، 2019: 244.

5_منشورات منظمة الامن والتعاون في اوروبا. *الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف الراديكالية المؤديين اليه مقاربة الشرطة المجتمعية* . 11 2, 2014. https://www.osce.org/ar/secretariat/119499 (تاريخ الوصول 3 5, 2025).

6_منظمة حمورابي لحقوق الانسان. *منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحولات الديمقراطية*. بلا تاريخ. متاح على الرابط الاتي :

https://www.hhro.org/

7. سيف نصرت الهرمزي. الساسات الأمنه في العراق بعدتذخثيمد١ءش. 8.4 ,Rouya Turkiyyah, 2019.

References:

First: Books:

1_ Laknani, Lamia Mohsen; et al. Requirements for Combating Extremism. Iraq: Dar Al-Kutub wal-Watha'iq, 2020.

Second: Magazines and Periodicals:

1_ Ben Connapol, Kimerly Jackson, and Natasha Lander. Defeating ISIS: Testing a New Strategy for Iraq and Syria. California: Rand Corporation, 2017.

2_ Hamdan Ramadan Muhammad. "Political Terrorism: A Social Analytical Study." Journal of Arts, University of Mosul, 2012: 551.

3_ Hazem Sabah Hamid. "Civil Society Organizations and Their Role in Combating Extremism in Iraq." Legal and Political Sciences, 2020: 68-69.

4_—. "Political Terrorism: A Social Analytical Study." Journal of the College of Arts, 2021: 551.

5_ Khadoor Bassam Muhammad. "The Dangers of International Terrorism and the Need for International Cooperation and Combating It." Journal of Political Studies and International Relations, 2019: 69.

6_ Dawoud Murad Al-Dawudi. Political Systems. Volume 1. Kurdistan Region: Marquette Foundation, 2013.

7_ Dunya Jawad. "Terrorism in Iraq: A Study of the Real Causes." Journal of the College of Political Science, University of Baghdad, 2011: 132-133.

8_ Saman Abdullah Aziz and Ribwar Jabbar Sheikha. "Legal Adaptation of ISIS Crimes Against the Yazidi Kurds." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Diyala, 2021: 251.

9_ Shams Abdul Harfash. "Iraq Confronting Terrorist Ideas and Plots and Future Challenges after the Defeat of ISIS." Tikrit Journal of Political Science, 2018: 148-149.

10_ Shahla Ridha Mahdi. "Violent Extremism Leading to Terrorism: An Approach to Local Treatments: Iraq as a Model." Issues of Extremism and Armed Groups, 2022: 63.

11_ Fadel Mohammed Al-Badrani. "ISIS's Methods of Psychological Warfare Against Iraqi Society." Anbar University for Humanities, 2019: 244.

12_ Moulay Najem. "The Impact of Intellectual Extremism on the Individual and Society (A Reading of the Causes... and a Search for Treatment Methods)." Journal of Islamic Sciences and Civilization, 2017: 228.

13_ Qais Amin Al-Fuqaha. "The Role of Social Networks in Promoting Extremist Ideology from the Perspective of University Students." Middle East University, 2016: 36.

14_ Karrar Ali Al-Ghazawi and Hussein Ali Al-Ghazawi. "Intellectual Extremism and Its Impact on Political, Economic, and Social Stability." Maysan Research, 2024: 79-80.

15_ Michael Knights. "The Best Establishment of America in Iraq: The Counter-Terrorism Service and the Long War Against Armed Conflict." The Washington Institute, 7, 2017: 1.

16_Mohammad Karim Al-Dafai and Muhammad Najah Al-Jazairi. "Security and Regional Constraints and Their Impact on Iraq-GCC Relations after 2014." Anki Journal of Humanities and Social Sciences, 2021: 138.
17_Mohammad Najah Al-Jazairi. "The Role of Combat Doctrine in the 2017 Victories." Arabian Gulf Journal, 2022: 17-18
18. AL-HURMIZY, Saif Nasrat Tawfiq. The role of the elements in place to strengthen American hegemony in the international system. Journal of Al-Farahidi's Arts, 2015, 7.22-1.
19. TAWFEEQ, Saif Nussrat. The New Actors of the International System in the 21st-Century. Tikrit Journal For Political Science, 2017, 3.11: 128-173.
Third: Working Papers Presented at Conferences and Lectures:
1_Riyadh Mahdi Abdul-Kadhim. "The Effectiveness of the National Counterterrorism Strategy 2021-2025 in Confronting Extremism." International Scientific Conference of the Counter-Terrorism Service. Baghdad, 2022: 85-86.
2_Zahraa Abbas Hadi. "Terrorism and Political Instability: A Case Study of ISIS in Iraq." The First National Conference on Combating Extremism and Terrorism. Karbala: Dar Al-Warith for Printing and Publishing, 2023, pp. 426-452.
3_ Abdulrahman Muhammad Issa. "The Practices of the Terrorist Organization ISIS in Iraq (Diagnosis, Accumulations, Treatments)." Scientific Conference of the Counter-Terrorism Service. Baghdad: University of Nahrain, College of Political Science/Counter-Terrorism Service, 2022, pp. 356-357.
4_ Abdulaziz Khader Jassim. "Political Sectarianism in Iraq after 2003 and the Strategy for Solution." First National Conference to Combat Extremism and Terrorism. Karbala: Dar Al-Warith for Printing and Publishing, 2023, pp. 334.
5_ Muhammad Mu'azzaz Al-Hadithi. "The Role of Religious Institutions in Achieving Intellectual Security." Proceedings of the Scientific Conference of the Counter-Terrorism Service. Baghdad: College of Political Science, 2022, pp. 298-299.
Fourth: University Theses:
1_ Hussein Ali Ibrahim. "The Institutional Performance of Counter-Terrorism in Iraq after 2014: A Study from the Functional Perspective of the Performance of the Counter-Terrorism Service." PhD Thesis, College of Political Science, University of Nahrain, 2024: 88.
2_ Ali Ahmed Marzouq. "Counter-Extremism Policies and the Promotion of Peace in Iraq from a Contemporary Security Perspective (2005-2022)." Unpublished PhD Thesis, 2022: 165.
Fifth: Electronic Resources:
1_ Ahmed Sattar Al-Akeely. Iraqi Communist Party Websites. August 25, 2019. https://www>iraqicp>com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-71-53-36 (accessed May 10, 2025).
2_ Ahmed Abu Al-Majd. The Role of Civil Society in Confronting Terrorism. February 2, 2021. Ecpps.org/index.php/ar/ (accessed May 1, 2025).
3_Al-Wifaq Online. ISIS in Iraq: From Expansion to Decline and Demise. June 30, 2017. h.ir/News/196777.html (accessed April 1, 2025).
4_Saddam Ibrahim Khadir. Algerian Center for Political and Strategic Studies. December 31, 2019. Available at the following link:
https://worldpolicyhub.com/ar/
Fadel Mamdouh Al-Badrani. "ISIS's Methods of Psychological Warfare Against Iraqi Society." Anbar University for Humanities, 2019: 244.

5_OSCE Publications. Preventing Terrorism and Countering Radical Violent Extremism: A Community Policing Approach. February 11, 2014. https://www.osce.org/ar/secretariat/119499 (accessed May 3, 2025).
6_ Hammurabi Human Rights Organization. Civil society organizations in Iraq and their impact on democratic transitions. Undated. Available at the following link:
https://www.hhro.org/